التنمية الزراعية العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

***

دكتور / أحمد حسين عبد الباقي
رئيس قسم بحوث تقدير الإنتاج الزراعي بالعينات
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة

***

تأسست جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ كتعبير عن رغبة شعبية في البلاد العربية لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وقد بذلت عدة محاولات لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية ولم يتحقق لها النجاح ، كما تمت الوحدة الفعلية بين بعض الدول العربية مثل الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ولكن لم يتحقق لها الاستمرار حيث حدث الانفصال في عام ١٩٦١ . ومع تضاؤل الحلم في تحقيق الوحدة السياسية بين أقطار الوطن العربي اتجه التفكير إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ولكن لم يتحقق هذا التكامل حتى الآن ، ولم يتعد الأمر سوي بعض الاتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري أو تسهيل التجارة والدفع ، أو إقامة بعض المشروعات الإنتاجية المشتركة بين بعض الدول العربية ورغم عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٦٤ وما نص فيها على إنشاء سوق عربية مشتركة ، إلا أن هذه السوق لم تقم حتى الآن . ورغم تأسيس مجلس التعاون العربي فأن هذا المجلس لم يستمر طويلا ، ورغم تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس اتحاد المغرب العربي، فهذان الأخيران لا يزال أثرهما محدودا في مجال وضع استراتيجية شاملة للتكامل الاقتصادي العربي .

وبصورة عامة ترجع أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلى الاعتقاد بأنه سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول العربية عن طريق زيادة حجم السوق وتحقيق وفورات اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلي تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية العربية ، كما يؤدي الي زيادة قوي التفاوض والمساومة للدول العربية ككل .

المشكلة البحثية وأهداف البحث :-

يستهدف هذا البحث دراسة الموارد الزراعية العربية المتاحة ، وإمكانيات تحقيق التنمية الزراعية وأهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، باعتباره ضرورة لصالح جميع الدول العربية في ظل الأوضاع والتكتلات الاقتصادية الدولية الضخمة والمتزايدة ، مع إبراز دور التنمية الزراعية كمدخل لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

الطريقة البحثية ومصادر الحصول على البيانات :-

اتبع في إجراء هذا البحث الطرق الإحصائية وطرق التحليل الاقتصادي الوصفي وفقا لطبيعة التحليل في كل حالة . وقد اعتمد -فيما استلزمه من بيانات - على الإحصاءات والنشرات الرسمية التي تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية بجامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى الإحصاءات والنشرات التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الدولية وكذا النشرات التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات القومية المصرية .

أقسام البحث :-

يتألف هذا البحث من ثلاثة أقسام رئيسية ، يتناول القسم الاول منها عرضا لاهم الموارد الزراعية في أقطار الوطن العربي والتي تتمثل في الموارد الارضية والموارد المائية والقوة العاملة ، أما القسم الثاني فيتناول التجارة الخارجية الزراعية لأقطار الوطن العربي مع التركيز على الموازين التجارية ونسب الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي ، أما القسم الثالث فيتناول التنمية الزراعية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

أولا - الموارد الزراعية في أقطار الوطن العربي

تقع أقطار الوطن العربي في قارتي أفريقيا وأسيا وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالي ١٤٠٥,٢ مليون هكتار ، ويقع حوالي ٧٣% من هذه المساحة في قارة أفريقيا أما ما يقع في قارة أسيا فيمثل حوالي ٢٧% فقط من أجمالي مساحة الوطن العربي ويوضح العمود الثاني من الجدول رقم (١) توزيع هذه المساحة على أقطار الوطن العربي . وتشكل الرقعة اليابسة حوالي ٩٨,٩% من أجمالي هذه المساحة أما الرقعة المائية من بحيرات وأنهار ومجاري مياه داخلية فتشكل ١,١% فقط من أجمالي المساحة المذكورة وتتنوع الظروف المناخية في أقطار الوطن العربي ، وبالتالي تتنوع الموارد الأرضية بين الغابات الاستوائية الي السافانا الكثيفة ، الي الصحراء وشبه الصحراء ، وبين أراضي مستغلة في الإنتاج

الزراعي ، وأراضي أخري قابلة للزراعة ولكنها لم تستغل بعد . كذلك تتنوع الموارد المائية اللازمة لري الأراضي بين الأنهار ومياه الآبار والأمطار .

الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي :-

يبلغ أجمالي مساحة الأراضي المزروعة في أقطار الوطن العربي عام ١٩٩٧ كما يتضح من الجدول رقم (٢) حوالي ٦٨,٩ مليون هكتار ، منها حوالي ٦,٨ مليون هكتار مزروعة بالمحاصيل المستديمة وحوالي ١١,٨ مليون هكتار تعتمد علي الري ، وحوالي ٣٤,٧ مليون هكتار تعتمد علي الأمطار ، وهناك حوالي ١٥,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية المتروكة التي لايتم استغلالها في أحد أو في بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أوبغرض استعادة قدرتها الإنتاجية أو لاسباب أخري . هذا ولا تزيد نسبة مجموع هذه الأراضي المستغلة في الزراعة - سواء ما يزرع حوليا أو ما يزرع زراعة مستديمة - عن نحو ٤,٩ % فقط من المساحة الجغرافية الإجمالية للوطن العربي وكما يتضح من الجدول رقم (٢) تتركز المساحات المزروعة في كل من السودان والمغرب و الجزائر ويليها العراق وسوريا ، حيث تبلغ جملة الأراضي المزروعة في هذه الدول الخمس حوالي ٤٨,٤ مليون هكتار بنسبة قدرها نحو ٧٠,٣ %من أجمالي المساحات المزروعة بالوطن العربي ككل . أما اذا نظر الي الأراضي المروية والمنزرعة زراعة مستديمة ، فيتبين أنها تتركز في كل من العراق ومصر ، حيث تبلغ جملتها في هاتين الدولتين حوالي ٥,٥ مليون هكتار بنسبة قدرها نحو ٢٩,٥ % من أجمالي مساحة الأراضي المروية والأراضي المنزرعة زراعة مستديمة والبالغة نحو ١٨,٦ مليون هكتار بالوطن العربي ككل.

أما فيما يتعلق بالمراعي الطبيعية فيبلغ أجمالي مساحتها في أقطار الوطن العربي حوالي ٣٦٥,٨ مليون هكتار بنسبة قدرها نحو ٢٦% من المساحة الجغرافية الإجمالية للوطن العربي ، وتعتبر السعودية والصومال والسودان والجزائر والمغرب من أكبر الدول العربية من حيث احتوائها علي مساحات واسعة من المراعي الطبيعية ويليها موريتانيا وليبيا وسوريا واليمن وذلك علي النحو المبين بالجدول رقم (٢) السابق الإشارة إليه أما بالنسبة للغابات فيبلغ أجمالي مساحتها في الوطن العربي حوالي ٩٥,٥ مليون هكتار ، وتتركز هذه الغابات في السودان حيث تبلغ مساحة الغابات بالسودان حوالي ٦٥,٩ مليون هكتار بنسبة قدرها نحو ٦٩% من المساحة الكلية للغابات في الوطن العربي وتأتي موريتانيا في المرتبة الثانية من حيث مساحة الغابات ويليها الصومال ثم المغرب ثم الجزائر والسعودية . ويوضح الجدول رقم (٢) السابق الإشارة إليه توزيع الأراضي حسب استعمالاتها في جميع أقطار الوطن العربي .

جدول رقم (١) عدد السكان الكلي ، والمساحة الجغرافية ، والمساحة المزروعة ، ومتوسط نصيب الفرد من كل من المساحة الجغرافية والمساحة المزروعة ، والقوي العاملةالزراعية بالدول العربية عام ١٩٩٧

الدولة	إجمالي عدد السكان (ألف نسمه)	المساحة الجغرافية (ألف هكتار)	المساحة المزروعة (١) (ألف هكتار)	نصيب الفرد من المساحة (بالهكتار)		القوي العاملة الزراعية (ألف نسمه)
				الجغرافية (هكتار)	المزروعة (هكتار)	
الأردن	٤٦٠٠	٨٩٢٩	٣٨٢	١,٩٤	٠,٠٨	٦٥
الامارات	٢٦٩٦	٨٣٦٠	١٤٠	٣,١٠	٠,٠٥	٩٩
البحرين	٦٢٠	٧١	٥	٠,١١	٠,٠١	٥
تونس	٩٢٤٣	١٦٢٣٠	٥٠٧٩	١,٧٦	٠,٥٥	٨٣٥
الجزائر	٢٩٧٢٤	٢٣٨١٧٤	٨٢٠٢	١,٠١	٠,٢٨	١٤٢٩
جيبوتي	٥٩٧	٢٣٢٠٠	٠,٤	٣,٨٩	(٠٠)	
السعودية	٢٠٠٠٠	٢١٤٩٦٩	٥٦٦٦	١٠,٧٥	٠,٢٨	٨١٦
السودان	٢٧٩٤٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٦٧٠	٨,٩٥	٠,٦٣	٥٠٤٠
سوريا	١٥١٠٠	١٨٥١٨	٥٥٢١	١,٢٣	٠,٣٧	١٣٤٠
الصومال	٨٨٣٤	٦٣٧٦٦	١٠٦٤	٧,٢٢	٠,١٢	٢٦٨٠
العراق	٢٢٠١٨	٤٣٥٠٥	٦٢٦٩	١,٩٨	٠,٢٨	٩٣٧
عمان	٢٢٩٥	٣٠٠٠٠	١٠٩	١٣,٠٧	٠,٠٥	١٥٥
فلسطين	٢٨٩١	٦٢١	١٨٩	٠,٢١	٠,٠٧	٧٤
قطر	٥٢٠	١١٤٣	٢١	٢,٢٠	٠,٠٤	٩
الكويت	١٨٠٩	١٧٨٢	٩	٠,٩٨	(٠٠)	٩
لبنان	٣١٢٦	١٠٤٠	٤٨٥	٠,٣٣	٠,١٦	١٣٨
ليبيا(٢)	٤٦٤٧	١٧٥٩٥٤	١٤٠٤	٣٧,٨٦	٠,٣٠	٢٢٤
مصر(٢)	٦٠٨٤٩	١٦٠١٦٠	٣٨٥٤	١,٦٥	٠,٠٦	٩٢٦١
المغرب	٢٧٣١٠	٧١٠٨٥	١٠٧١٣	٢,٦٠	٠,٣٩	٣٤٦٧
موزيتانيا	٢٤٨٩	١٠٣٠٧٠	٤٠٩٠	٤١,٤٠	٠,١٦	٨٢٢
اليمن	١٦٥٠٠	٥٥٥٠٠	١٦٦٤	٣,٣٦	٠,١٠	١٨٤٨
إجمالي الوطن العربي	٢٦٣٨٠٩	١٤٠٥١٩٦	٦٨٨٥٤	٥,٣٣	٠,٢٦	٢٩٢٥٣

(١) - المساحة المزروعة تشمل ايضا المساحة المتروكة

(٢) المساحة المزروعة هنا -في حالتي ليبيا ومصر- لا تشمل المساحة المتروكة

المصدر :- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم ١٨ ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٨ .

الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد في الوطن العربي :-

تشير التقديرات التي أجريت في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين (١٩٨٥) أن أجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في أقطار الوطن العربي يبلغ نحو ١٩٨,٥ مليون هكتار ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢) بالبحث والسابق الإشارة إليه ، في حين أن أجمالي مساحة الرقعة المزروعة فعليا بأقطار الوطن العربي ككل تبلغ نحو ٦٨,٩ مليون هكتار فقط ، وذلك بنسبة قدرها نحو ٣٤,٧% من الأراضي القابلة للزراعة بأقطار الوطن العربي وعلي ذلك يتبين أن مجموع الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد بأقطار الوطن العربي تبلغ نحو ١٢٩,٦ مليون هكتار[١] ، وذلك بنسبة قدرها نحو ٦٥,٣% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة ٠ ويرجع السبب في عدم استغلال هذه المساحات الواسعة من الأراضي في الزراعة بالوطن العربي الي العديد من العوامل ، لعل من أهمها عدم توفر موارد المياه اللازمة لري هذه الأراضي في بعض الدول ، أو لعدم توفر أو ندرة الأيدي العاملة اللازمة لزراعتها في بعض الدول الأخري ، أو قد يرجع السبب الي ندرة رؤوس الأموال اللازمة لعمليات استصلاح وزراعة هذه الأراضي في كثير من الاحيان ٠ وبصورة عامة يمكن القول بأن هذه المساحات الواسعة من الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد حتى الآن يمكن أن توفر إمكانيات هائلة لعمليات التوسع الزراعي الأفقي في العديد من أقطار الوطن العربي ، وبخاصة في الدول التي يتوافر فيها مساحات واسعة قابلة للزراعة ولاتزال بعيدة عن الاستغلال الفعلي ٠ ويتضح من الجدول رقم (٢) السابق الإشارة اليه أن الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد حتى الآن تتركز في السودان والجزائر والمغرب وتبلغ مساحاتها حوالي ٤١,٢ ، ٣١,٣ ، ٢٤,٥ مليون هكتار علي الترتيب ، وذلك بنسب قدرها حوالي ٣١,٨% ، ٢٤,٢ % ، ١٨,٩% ، علي الترتيب من جملة المساحات القابلة للزراعة ولم تستغل بعد في الوطن العربي ٠ ويلي هذه الدول كل من الصومال وموريتانيا وتونس والعراق بمساحات غير مستغلة قدرها حوالي ٧,٨ ، ٧,٣ ، ٥,٩ ، ٥,٢ مليون هكتار علي الترتيب ، بنسب قدرها حوالي ٦,٠% ، ٥,٦% ، ٤,٦ %، ٤,٠% علي الترتيب من جملة المساحات القابلة للزراعة ولم تستغل بعد في الوطن العربي ٠ ويلي هذه الدول ليبيا واليمن والأردن وسوريا ومصر بمساحات غير مستغلة في الزراعة قدرها حوالي ٢,٤، ٢,٠ ،١,١ ، ٠,٦٤٨ ، ٠,٦ مليون هكتار علي الترتيب ، وذلك بنسب قدرها جوالي ١,٨% ، ١,٦% ، ٠,٨ % ، ٠,٥ % ، ٠,٥ % علي الترتيب من جملة الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد في الوطن العربي ؛

جدول رقم (٢)أجمالي مساحات الأراضي القابلة للزراعة (*) وأجمالي الرقعة المزروعة وتوزيعها حسب طبيعة الاستخدام ومساحات الغابات والمراعي الطبيعية (بالالف هكتار) بأقطار الوطن العربي

عام ١٩٩٧

الدولة	الأراضي القابلة للزراعة (*)	الرقعة المزروعة				مساحات الغابات	مساحة المراعي الطبيعية
		محاصيل مستديمة	المطرية	المروية	المتروكة (١)	جملة الرقعة المزروعة	
الأردن	١٤٦٥	١٣٨	١١٤	٥١	٨٠	٣٨٢	١٣١	٦٩٨١
الامارات	–	٤٨	–	٨٠	١٢	١٤٠	٣٠٠	–
البحرين	٧	٣	–	١	١	٥	–	–
تونس	١١٠٠	٢٢٣٤	١٣٧٤	٢٣٧	١٢٣٣	٥٠٧٨	٦٢٩	٢٧٠٠
الجزائر	٣٩٥٣٦	٥٥٢	٣٧٧٨	٤٥٦	٣٤١٦	٨٢٠٢	٣٨٣٦	٣٤٣٦١
جيبوتي	–	–	٠,٤	–	–	٠,٤	٦	٢٠٠
السعودية	٥٦٦٦	١٣٩	–	١٣٠٢	٤٢٢٥(١)	٥٦٦٦	٢٧٠٠	١٧٠٠٠٠
السودان	٥٨٩٠٠	٣٣٤	١٥٤٠٤	١٣٤٤	٥٨٨	١٧٦٧٠	٦٥٩٤٠	٣٩٤٨٠
سوريا	٦١٦٩	٧٥٨	٣٠٠٦	١٠٣٩	٧١٨	٥٥٢١	٥٢٢	٨٢٨٣
الصومال	٨٨٥٠	٢٢	٩٣٤	١٠٩	–	١٠٦٥	٩٠٤٠	٤٣٠٠٠
العراق	١١٥٠٠	٢٦٩	١٢٢٣	٢١٢٣	٢٦٥٤	٦٢٦٩	٤٧٩	٣٠
عمان	–	٦١	–	١٣	٣٥	١٠٩	–	–
فلسطين	–	١١٠	٦٣	١٣	٣	١٨٩	١٢	١٩٠
قطر	–	٣	–	٨	١٠	٢١	٠,٤	N.A
الكويت	–	٠,٢	٤	٥	–	٩	٢	١٣٦
لبنان	٤٨٥	١٣٠	١٤٤	٥٤	١٥٧	٤٨٥	٨٠	٦٠
ليبيا	٣٨٠٠	٤٢١	٣٦٣	٦١٩	N.A	١٤٠٣	٧٥٤	١٢٧١٢

تابع جدول رقم (٢)أجمالي مساحات الأراضي القابلة للزراعة (*) وأجمالي الرقعة المزروعة وتوزيعها حسب طبيعة الاستخدام ومساحات الغابات والمراعي الطبيعية (بالالف هكتار) بأقطار الوطن العربي عام ١٩٩٧

الدولة	الأراضي القابلة للزراعة (*)	الرقعة المزروعة				مساحات الغابات	مساحة المراعي الطبيعية
		محاصيل مستديمة	المطرية	المروية	المتروكة (١)	جملة الرقعة المزروعة	
مصر	٤٤٥٢	٥٧٣	١٠٩	٢٥٢٧	٦٤٣	٣٨٥٢	–	–
المغرب	٣٥٢٥٠	٨١٣	٧٤٨١	١٢٥١	١١٦٩	١٠٧١٤	٩٠٠٠	٢١٠٠٠
موريتانيا	٧٧٠٠	١٥٨	١٧٢	١٩	٦٠	٤٠٩	٤٧ (٣)	١٩٦٥٠
اليمن	٣٧٠٨	٨١	٥٨١	٥٣٧	٤٦٥	١٦٦٤	٢٠٠٠	٧٠٠٠
إجمالي الوطن العربي	١٩٨٤٨٨	٦٨٤٧	٣٤٧٥٠	١١٧٨٨	١٥٤٦٩	٦٨٨٥٤	٩٥٤٧٧	٣٦٥٧٨٣

(١) الرقعة المتروكة تشمل المساحات من الاراضي الزراعية التي لايتم استغلالها في أحد أو في بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو بغرض استعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخري .

(٢) الرقعة المتروكة -في حالة السعودية- تشمل الأراضي المطرية والأراضي المتروكة .

(٣) مساحة الغابات فى حالة موريتانيا هى عبارة عن الغابات المحمية فقط.

(N A) : تعنى أن البيان غير متاح (فى حالة الرقعة المتروكة فى ليبيا)

(*) المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ (فى حالة الأراضى القابلة للزراعة)

المصدر : باقي البيانات مصدرها: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم ١٨ " ديسمبر ١٩٩٨ .

الموارد المائية في الوطن العربي :-

تتمثل الموارد المائية الرئيسية في الوطن العربي في كل من الموارد التقليدية المتجددة والتي تشمل المياه السطحية (الأمطار والأنهار) والمياه الجوفية (الآبار) ، والموارد المائية غير التقليدية والتي تنتج عن تنقية مياه الصرف الزراعي أو مياه الصرف الصحي أو تحلية مياه البحر . ومن أمثلة الأنهار يتبين أن نهر النيل في مصر والسودان يمدهما بالموارد المائية اللازمة للاستغلال الزراعي ، ونهري دجلة والفرات في العراق وسوريا يمدانهما باحتياجاتهما من مياه الري . أما بالنسبة لمياه الأمطار فتمثل مصدرا رئيسيا للري بمعظم الدول العربية . وتسقط أكثر الأمطار كثافة في جنوب السودان ، يليه لبنان ثم المغرب ثم الأردن والجزائر وسوريا والعراق وموريتانيا وليبيا . أما بالنسبة لشمال السودان فتعتبر الأمطار أقل كثافة . أما بالنسبة للمياه الجوفية فأن الاعتماد عليها يتزايد مع تزايد التقدم التكنولوجي واستخدام الميكنة في رفع مياه الآبار من أعماق أكبر في جوف الارض . وبالنسبة للموارد المائية غير التقليدية فهي تنتج باستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحلية مياه البحر أو في تنقية مياه الصرف . كما تستخدم هذه التكنولوجيا الحديثة أيضا في استحداث طرقا جديدة للري تهدف الي ترشيد استخدام مياه الري وذلك عن طريق الري بالرش أو الري بالتنقيط والذي يوفر أكثر من ٧٠% من مياه الري كما يؤدي الي إرتفاع الإنتاجية .وعلي ذلك يمكن استغلال تلك الطرق التكنولوجية الحديثة بالإضافة إلى إقامة السدود والخزانات لتوفير مياه الري اللازمة للتوسع الزراعي في أقطار الوطن العربي .

ويعرض الجدول رقم (٣) الموارد المائية المتاحة للاستخدام في الوقت الحالي بالوطن العربي ونصيب الفرد منها حسب الأقاليم والأقطار في عام ١٩٩٠ . ويتضح من هذا الجدول أن إجمالي الموارد المائية بالوطن العربي يبلغ نحو ٢٤٧,٢٤ مليار متر مكعب ، منها نحو ٢٠٤,٦٢ مليار متر مكعب مياه سطحية ، ونحو ٣٥,٠٤ مليار متر مكعب مياه جوفية ، وحوالي ٤,٧٠ مليار متر مكعب من تنقية مياه الصرف الزراعي ، وحوالي ٨٣٧ مليون متر مكعب من تنقية مياه الصرف الصحي وحوالي ٢,٠٥ مليار متر مكعب ناتجة عن تحلية مياه البحر . ويبلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي ككل من مجموع هذه الموارد المائية المتاحة حوالي ١٠٩٠ متر مكعب في السنة . ويصل أعلي هذه المتوسطات في المشرق العربي (حوالي ١٨١٩م^{٣}) ، أما أدني هذه المتوسطات ففي الجزيرة العربية (حوالي ٥٠٩,٧ م^{٣}) ، ويعلوها المغرب العربي (حوالي ٨٥٩,٣ م^{٣}) ، ويليها الي أعلي

أقطار الاقليم الأوسط - وهي السودان والصومال وجيبوتي ومصر - بمتوسط مقداره حوالي ١١٤٢,٨ م^{٣} للفرد ، وذلك كله علي النحو الموضح بالجدول رقم (٣) المشار إليه .

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض التقديرات الأخرى التي تشير الي أن أجمالي الموارد المائية المتاحة للاستخدام بالوطن العربي يصل الي كميات أكبر من الكميات المذكورة عالية ، و لكن البحث يكتفى بهذه التقديرات المذكورة حتى تكون ذات احتمالات عالية في تحققها إذا قورنت بالتقديرات الأعلى .

و تجدر الإشارة هنا إلى ان التقديرات تشير إلى ان المستغل بصورة فعلية من الموارد المائية المذكورة فيما تقدم لا يتعدى ٦٥% من هذه الموارد ، و بالتالي فان هناك إمكانيات واسعة لتحقيق التوسع الزراعي الأفقي في الوطن العربي نظرا لتوفر الموارد المائية اللازمة لمثل هذا التوسع .

الظروف المناخية في الوطن العربي :-

يمتد الوطن العربي عبر قارتي أفريقيا و أسيا ، و تقع أطرافه الجنوبية في الاقليم المدارى بينما تقع أطرافه الشمالية في الاقليم المعتدل الدافئ ، و على ذلك تتنوع الظروف المناخية في أرجاء الوطن العربي ، و بالتالي يتنوع الإنتاج الزراعي تنوعا كبيرا ، الأمر الذي يتيح الفرصة للتخصص فى الإنتاج استنادا إلى اختلاف المزايا النسبية بين دولة و أخرى .

القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي :-

يبلغ العدد الأجمالي للسكان في أقطار الوطن العربي حوالي ٢٦٣,٨ مليون نسمة ويتضح من العمود الأخير من الجدول رقم (١) السابق الإشارة إليه ان مقدار القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي في عام ١٩٩٧ قد بلغ نحو ٢٩,٣ مليون عامل ، و ذلك بنسبة قدرها نحو ٣٩,٦ % من أجمالي القوى العاملة الكلية في الوطن العربي و التي بلغت نحو ٧٣,٨ مليون عامل في نفس السنة[٢] . و تشكل قوة العمل الزراعية المصرية وحدها قرابة ثلث قوة العمل الزراعية العربية حيث بلغ مقدارها نحو ٩,٢٦ مليون عامل بنسبة قدرها نحو ٣١,٦ % من قوة العمل الزراعية العربية ، و تأتى قوة العمل الزراعية السودانية في المرتبة الثانية حيث بلغت نحو ٥,٠٤ مليون عامل بنسبة ١٧,٢% من قوة العمل الزراعية العربية و يليها المغرب (حوالى ٣,٥ مليون عامل بنسبة ١١,٨%) ، ثم الصومال (حوالي ٢,٦٨ مليون عامل بنسبة ٩,٢%) ثم اليمن (١,٨ مليون عامل بنسبة ٦,٣%) ثم الجزائر (١,٤ مليون عامل بنسبة ٤,٨٨ %) ثم سوريا (١,٣ مليون عامل بنسبة

جدول رقم (٣)الموارد المائية المتاحة للاستخدام حاليا في الوطن العربي

ونصيب الفرد منها حسب الأقاليم والأقطار عام ١٩٩٠

الدولة ومجموعة الدول العربية	الموارد المائية المتجددة مليار م٣/ سنة (المتاحة للاستغلال)			الموارد المائية غير التقليدية مليار م٣/سنة			أجمالي الموارد مليارم٣ /سنة	أجمالي عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة م٣/الفرد
	سطحية	جوفية	جملة	صرف زراعي	صرف صحي	تحلية مياه البحر			
المشرق العربي	٦٧,٠	٦,٥٨	٧٣,٥٨	–	٠,٠٣	–	٧٣,٦١	٤٠,٤٧٨	١٨١٩,٠
الأردن	٠,٧	٠,٤٠	١,١٠	–	٠,٠٣	–	١,١٣	٣,٤٥٣	٣٢٧,٣
سوريا	٢٢,١	٢,٩٠	٢٥,٠٠	–	–	–	٢٥,٠	١٢,١١٦	٢٠٦٥,٤
العراق	٤٢,٠	٢,٠٠	٤٤.٠٠	–	–	–	٤٤,٠	١٧,٣٧٣	٢٥٣٢,٦
لبنان	٢,٤	١,٢٨	٣,٦٨	–	–	–	٣,٦٨	٢,٧٠١	١٣٦٢,٤
فلسطين (١)	–	–	–	–	–	–	–	٤,٨٣٠	–
الجزيرة العربية	٩,٨٥	٤,٧١	١٤,٥٦	–	٠,٤٤٢	١,٨٣٥	١٦,٨٣٧	٣٣,٠٣٥	٥٠٩,٧٠
السعودية	٣,٢١	٢,٣٤	٥,٥٥	–	٠,٢٢	٠,٩٠٣	٦,٦٧٣	١٤,١٣٤	٤٧٢,١
الامارات	٠,٣٧	٠,١٠	٠.٤٧	–	٠,٠٧	٠,٤٧٧	١,٠١٧	١,٥٨٩	٦٤٠,٠
البحرين	–	٠,٠٩	٠,٠٩	–	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,١١١	٠,٥٠٣	٢٢٠,٧٠
الكويت	–	٠,١٦	٠,١٦	–	٠,١١٤	٠,٣٥٧	٠,٦٣١	٢,٠٣٩	٣٠٩,٥
قطر	–	٠,٠٦	٠,٠٦	–	٠,٠٢٢	٠,٠٦٧	٠,١٤٩	٠,٤٨٦	٣٠٦,٦
عمان	١,٤٧	٠,٥٦	٢,٠٣	–	٠,٠١١	٠,٠١٥	٢,٠٥٦	١,٥٠٢	١٣٦٨,٨
اليمن	٤,٨٠	١.٤٠	٦,٢٠	–	–	–	٦,٢٠	١٢,٧٨٢	٤٨٥,٠
الاقليم الأوسط	٨٧,٤٠	٨,٧٥	٩٦,١٥	٤,٧	٠,٢٠	–	١٠١,٠٥	٨٨,٤٢٧	١١٤٢,٨
السودان	٢٣,٦٠	٠,٩٠	٢٤,٥٠	–	–	–	٢٤,٥٠	٢٤,٩٥٠	٩٨٢,٠
الصومال) 3	٨,١٠	٣,٢٠	١١,٤٠	–	–	–	١١,٤٠	٧,٤٩٧	١٥٢٠,٦
جيبوتي	٠,٢٠	٠,٠٥	٠,٢٥	–	–	–	٠.٢٥	٠,٤٠٩	٦١١,٢
مصر2	٥٥.٥	٤,٥٠	٦٠,٠٠	٤,٧	٠,٠٢	–	٦٤,٩٠	٥٥,٥٧١	١١٦٧,٩
المغرب العربي	٤٠,٣٧	١٥,٠٠	٥٥,٣٧	–	٠,١٦٥	٠,٢١	٥٥,٧٥	٦٤,٨٧٧	٨٥٩,٣
الجزائر	١٣,٥٠	٤,٢٠	١٧,٧٠	–	–	–	١٧,٧٠	٢٤,٩٦٠	٧٠٩,١
المغرب	٢٣,٠٠	٥,٠٠	٢٨,٠٠	–	–	–	٢٨,٠٠	٢٥,٢١٨	١١١٠,٣
ليبيا	٠,١٧	٢,٥٠	٢,٦٧	–	٠,١١	٠,٢١	٢,٩٩	٤.٥٤٥	٦٥٧,٩

تابع جدول رقم (٣)الموارد المائية المتاحة للإستخدام حالياً في الوطن العربي

ونصيب الفرد منها حسب الأقاليم والأقطار عام ١٩٩٠

الدولة ومجموعة الدول العربية	الموارد المائية المتجددة مليار م٣/ سنة (المتاحة للاستغلال)			الموارد المائية غير التقليدية مليار م٣/ سنة			أجمالي الموارد مليارم٣ /سنة	أجمالي عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة م٣/الفرد
	سطحية	جوفية	جملة	صرف زراعي	صرف صحي	تحلية مياه البحر			
تونس	٢,٧٠٠	١,٨٠٠	٤,٥٠٠	_	_	_	٤,٥٦	٨,١٤٠	٥٦٠,٢
موريتانيا	١,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	_	_	_	٢,٥٠	٢,٠٢٤	١٢٣٥,٢
أجمالي الوطن العربي	٢٠٤,٦٢	٣٥,٠٤	٢٣٩,٦٦	٤,٧	٠,٨٣٧	٢,٠٤٥	٢٤٧,٢٤	٢٢٦,٨١٧	١٠٩٠,٠

المصدر :-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية " دراسة حول ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية والمشروعات المقترحة للتطوير "١٩٩٥.

نقلا عن:- محمود أبو زيد (دكتور) " تقييم الأوضاع المائية في الوطن العربي " المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت

٤,٦ %) ثم العراق (٩٣٧ ألف عامل بنسبة ٣,٢ %) ، و هكذا ،و يتبين من ذلك ان قوة العمل الزراعية في الدول الثلاث : مصر و السودان و المغرب مجتمعة تشكل نحو ٦٠,٦ % من أجمالي قوة العمل الزراعية العربية .

ثانيا – التجارة الخارجية الزراعية لأقطار الوطن العربى

الموازين التجارية لأقطار الوطن العربي:-

تتسم التجارة الخارجية الزراعية لأقطار الوطن العربي – بصورة عامة – بالعجز العام في ميزانها التجاري ، حيث تتفوق قيمة الواردات الزراعية العربية بدرجات كبيرة علي قيمة الصادرات الزراعية في معظم الأقطار العربية . فعلي المستوي الأجمالي لأقطار الوطن العربي – كما يتضح من الجدول رقم (٤) – أن قيمة الصادرات الزراعية قد بلغت في عام ١٩٩٧ حوالي ٧,٢٧٥ مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي ٢٣,٩٠٢ مليار دولار ، أي أن العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي يبلغ نحو ١٦,٦٢٧ مليار دولار . ومن الملاحظ أن قيمة الواردات الزراعية تبلغ أكثر من ثلاثة أمثال قيمة الصادرات الزراعية .

ونفس السمة تتعلق بالميزان التجاري الغذائي لأقطار الوطن العربي ، حيث يعاني هذا الميزان من العجز الدائم في معظم الأقطار العربية . فعلي المستوي الأجمالي لأقطار الوطن العربي– كما يتضح من الجدول رقم (٤) – بلغت قيمة الصادرات من السلع الغذائية عام ١٩٩٧ حوالي ٤,٩٦٩ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية حوالي ١٩,٠٢٠ مليار دولار ، أي أن العجز في الميزان التجاري الغذائي يبلغ نحو ١٤,٠٥١ مليار دولار . ومن الملاحظ أن قيمة الواردات من السلع الغذائية تبلغ قرابة أربعة أمثال قيمة الصادرات من السلع الغذائية ، أي أن مقدار العجز النسبي في الميزان التجاري الغذائي العربي يفوق العجز النسبي في الميزان التجاري الزراعي العربي . فنسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الوطن العربي تبلغ نحو ٣٠,٤٣ % في حين أن نسبة تغطية صادرات السلع الغذائية لواردات السلع الغذائية تبلغ نحو ٢٦,١٢% ، أي ان نسبة التغطية هنا أقل ، وبالتالي فأن العجز النسبي أكبر في حالة السلع الغذائية لأقطار الوطن العربي . وبصورة عامة تتفاوت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية من دولة لأخري ، فمن الجدول المذكور يتبين أن كلا من السودان وموريتانيا تزيد قيمة صادراتهما الغذائية عن قيمة وارداتهما الغذائية (أي أن نسبة التغطية أكبر من ١٠٠%) ، ونجد في سوريا أن قيمة صادراتها الغذائية تكاد تغطي بالكامل قيمة وارداتها

جدول رقم (٤) قيمة كل من الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية

لأقطار الوطن العربي عام ١٩٩٧ (بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية
الأردن	١٨٣٢,٠٠	٤٠٩٤,٥٨	٥٤٧,٨٨	١٠٢٩,٩٣	٣٨٧,٨١	٧١٤,١٧
الإمارات A	٣٤٠٢٩,٦٢	٢٨١٠٥,٤٥	٧١٣,٠٣	٢٣٦٧,٥٩	٦٦٨,٤٦	٢٢٩٦,٠٦
البحرين A	٤٣٧٨,٢٠	٣٩٦٣,٢٠	٨١,٣١	٤٩٤,٣٢	٨١,٦٧	٤٥٤,٢٦
تونس	٧٠٣٥,٠٤	١٠٠٦٢,٤٠	١٠٩٦,٣٥	١٤١٨,٤٧	٦٨١,٥٥	٨٧٤,٤٧
الجزائر	١٣٤٨٢,٦٢	٨٦٧٧,٣٣	٥٨,١٦	٣١٠٥,٥٩	٣٢,٨٧	٣٩٥,٥٢
جيبوتي A	١٢٠,٠٦	٢٠٩,٦٩	١٥,٥٣	١١٢,٢٣	١١,٣٥	٤٥,٢٠
السعودية A	٤٩٧١٨,٦٣	٢٦٧٣٠,١٦	٧١٠,٠٣	٤٩٤٨,١٧	٥٦١,٨٦	٤٥٢٢,٤٩
السودان	٥٩٤,١٨٠	١٥٧٩,٧٢	٥٣٢,٧٩	٥٣١,٧٤	٣٦١,٩٨	٢٣٧,٩٤
سوريا	٤٠١٧,٣٠ [1]	٥٩١٤,٢٠ [1]	٩٣٢,١٨	٨٠٥,٦٩	٦٨٩,٠٧	٦٩٢,٣٦
الصومال A	٣٠,٠٠	٣٦٧,٩٤	١٧,٦٩	٦٩,٠٤	١٩,٩٢	٦٥,١٩
العراق (١)	٢٣٣١,١٠	٣٤,٠٠	N.A	N.A	N.A	N.A
عمان	٥٩١٣.٧١	٤٤٠١,٥٣	١٧٠,٩١	٥٢٦,١٢	١٥٦,٦٣	٤٥٠,٤٦
قطر	٤٢٧٥,٠٠	٢٣٨٢,٠٠	٩٣,٨٥	٣٦٩,٧١	١٦,٧١	٢٧٥,١٦
الكويت	١٥١٠٦,٠٠	٨٠٢٢,٩٣	٢٠٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	٤١,٧٢	١٠٦١,٩٩
لبنان	٦٤٢,٠٠	٧٤٥٦,٠٠	١٢٩,٠٠	١٥١١,٠٠	٦٤,٠٠	٥٧٣,٠٠
ليبيا	١١٤٠٣,٣٩	٧٠٥٧,٤٩	٤٠,٦٣	١٢٦,٨٩	٣٠,١١	١٥١١,٥٩
مصر	٣٨٥٨,٩٦	١٣٢٣٨,٦٩	٨٤٢,٤٤	٣٢٨٥,٣٠	٣٢٧,٤٣	٣١٩٩,٣٨
المغرب	٤٦٨٧,٠٨	٧٨٩٢,٢١	٧٨٩,٩٥	١٤٥١,٤٠	٦٠٧,٤٢	١٠١٢,٧٣
موريتانيا	٣٧٦,٦١	٣٩٤,٦١	٢٤٩,٩٨	١٠٣,٢٧	١٨٢,٩٤	١٤٠,٤٨
اليمن	٢٥٠٩,٤٣	٢٠١٨,٠٧	٥٣,١٥	٦٤٥,١٩	٤٥,٦٥	٤٩٧,٦٤
الجملة	١٦٦٣٣٤,٩٣	١٤٢٦٠٢,١٩	٧٢٧٤,٨٦	٢٣٩٠١,٦٤	٤٩٦٩,١٢	١٩٠٢٠,١١

(١) مصدر البيانات في حالة العراق هو : صندوق النقد العربي- التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٧ -١٩٩٧

المصدر :- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم ١٨" ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٨

الغذائية (أي أن نسبة التغطية حوالي ١٠٠% تقريبا) ، أما بالنسبة للدول العربية الأخرى فتتفاوت نسبة التغطية المذكورة ، وهي لاتزيد عن ٥٠% الا في ثلاثة أقطار عربية فقط هي تونس والمغرب والأردن ، ونسبة التغطية حوالي الثلث في دولتين فقط هما عمان والصومال ، وتبلغ قرابة الربع في دولتين هما الإمارات وجيبوتي ، وتبلغ نسبة التغطية حوالي ١٨% في البحرين ، أما في الدول العربية الأخرى فأن نسبة التغطية تبلغ نحو ١٠% فأقل .

وفيما يتعلق بالميزان التجاري الكلي لأقطار الوطن العربي يتضح من الجدول رقم (٤) السابق الإشارة إليه ، أن جميع الدول العربية - باستثناء الدول المصدرة للبترول - تعاني عجزا شديدا في ميزانها التجاري .فالدول التي تحقق عجزا في ميزانها التجاري هي الأردن وتونس وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا . وقد بلغ مقدار العجز الأجمالي في موازينها التجارية حوالي ٢٨,٠١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ . أما الدول الأخرى فهي تحقق فائضا في موازينها التجارية الكلية بلغ في مجموعة حوالي ٥١,٧٤٩ مليار دولار في نفس السنة ، وبالتالي فأنه على المستوي الأجمالي لجميع أقطار الوطن العربي يتحقق فائضا في الميزان التجاري الكلي للوطن العربي قد بلغ مقداره حوالي ٢٣,٧٣٣ مليار دولار في عام ١٩٩٧ .

<u>الموازين التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربى :</u>

تبين من الدراسة فى الجزء السابق من البحث مقدار العجز فى الموازين التجارية للصادرات و الواردات بالدول العربية ، سواء الصادرات و الواردات الكلية او الزراعية ، او الصادرات و الواردات الخاصة بالسلع الغذائية لاقطار الوطن العربى فى عام ١٩٩٧ و يعرض الجدول رقم (٥) الموازين التجارية للصادرات و الواردات لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية للوطن العربى فى عام ١٩٩٧ . و يتضح من هذا الجدول ان مجموعة محاصيل الحبوب وحدها تحتل المرتبة الاولي بين مجموعات السلع الغذائية ، فقد بلغت قيمة واردات أقطار الوطن العربى من الحبوب حوالي ٦,٥٧٦ مليار دولار ، و ذلك بنسبة قدرها نحو ٣٩,٨ % من أجمالي قيمة واردات الوطن العربى من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية و التى بلغ مقدارها حوالي ١٦,٥٤٣ مليار دولار في نفس السنة المذكورة . و تأتي مجموعة الألبان و منتجاتها فى المرتبة الثانية بين هذه الواردات ، حيث بلغت قيمة الواردات منها حوالي ٢,٢٤٥ مليار دولار ، بنسبة بلغت نحو ١٣,٦ % من أجمالي قيمة واردات الوطن العربى من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية فى نفس السنة المذكورة .

جدول رقم (٥) : الموازين التجارية للصادرات والواردات والانتاج الاجمالي والمتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي

مجموعات السلع الغذائية الرئيسية للوطن العربي عام ١٩٩٧

البيان / نوع المجموعة	الإنتاج الف طن	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية الف طن	قيمة مليون دولار	كمية ألف طن	قيمة مليون دولار	كمية ألف طن	قيمة مليون دولار	للاستهلاك ألف طن	%
مجموعة الحبوب(جملة)	٣٩٠٣٨	١٩٧٠	٤٨٥	٣٣٥١٨	٦٥٧٦	-٣١٥٤٨	-٦٠٩١	٧٠٥٨٧	٥٥,٣
القمح والدقيق	١٦٤٠٩	١٢٠٩	٢٧٦	١٧٢٦٥	٣١٦٦	-١٦٠٥٦	-٢٨٨٩	٣٢٤٦٥	٥٠,٥
الذرة الشامية	٧٠٢٥	٦	١	٦٥٨٧	٩٩٧	-٦٥٨١	-٩٩٦	١٣٦٠٧	٥١,٦
الأرز	٥٨٢٥	٤٢٦	١٥٥	٢٣٨٦	١٠٨٨	-١٩٦٠	-٩٣٣	٧٧٨٤	٧٤,٨
الشعير	٤٢١٨	٣٠٢	٤٣	٦٣٢١	١١١٦	-٦٠١٩	-١٠٧٢	١٠٢٣٧	٤١,٢
البطاطس	٦٥٠٥	٣٩٥	٦٩	٥٥٩	١٧٨	-١٦٤	-١٠٩	٦٦٦٩	٩٧,٥
جملة البقوليات	١١٨٠	٢٠٨	١١٢	٦٠٧	٣٢٢	-٣٩٨	-٢١٠	١٥٧٨	٧٤,٨
جملة الخضر	٣٥٤٥١	١٠٩٥	٤١٣	١٧٤١	٧٣٢	-٥٤٥	-٣١٩	٣٦٠٩٧	٩٨,٢
جملة الفاكهة	٢٤٦٧٧	١٢٤٣	٦٥٣	١٨٩٤	٩٣٦	-٦٥٠	-٢٨٣	٢٥٣٢٧	٩٧,٤
السكر (مكرر)	٢٣٩٦	٢٠٥	٨٦	٥٠٥٨	١٧٢٩	-٤٨٥٢	-١٦٤٣	٧٢٤٨	٣٣,١

تابع جدول رقم (٥) : الموازين التجارية للصادرات والواردات والانتاج الاجمالي والمتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي
لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية للوطن العربي عام ١٩٩٧

البيان / نوع المجموعة	الانتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية ألف طن	قيمة مليون دولار	كمية ألف طن	قيمة مليون دولار	كمية ألف طن	قيمة مليون دولار	للاستهلاك ألف طن	%
جملة الزيوت والشحوم	١٧٨٢	٥٤٢	٨٤٥	٢٤١٠	١٨٥٨	-١٨٦٨	-١٠١٣	٣٦٥١	٤٨,٩
جملة اللحوم	٤٩٣٥	٥٣	١٠١	٩٤٦	١٥٢٨	-٨٩٣	-١٤٢٨	٥٨٢٧	٨٤,٧
لحوم حمراء	٣١٤٣	٣٥	٧٠	٥٢٥	٩٢٥	-٤٩٠	-٨٥٥	٣٦٣٣	٨٦,٥
لحوم بيضاء	١٧٩١	١٨	٣١	٤٢١	٦٠٤	-٤٠٣	-٥٧٣	٢١٩٤	٨١,٦
الأسمـــاك	٢٤٤٣	٥٩٢	١١١٢	٣١٠	٣٧١	+٢٨٣	+٧٤١	٢١٦٠	١١٣,١
البيـــض	٨٤٢	٢٢	٢٥	٥٠	٦٩	-٢٨	-٤٤	٨٧٠	٩٦,٨
الألبان ومنتجاتها	١٧٧٠٣	٤٦٠	١٦٨	٨٠٣٦	٢٢٤٥	-٧٥٧٦	-٢٠٧٦	٢٥٢٧٩	٧٠,٣
الجملة	–	–	٤٠٨٨	–	١٦٥٤٣	–	-١٢٤٧٥	–	–

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية " المجلد رقم ١٨ " ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٨ .

و تأتى مجموعة الزيوت و الشحوم فى المرتبة الثالثة بين الواردات (١,٨٥٨ مليار دولار ، بنسبة ١١,٢٣ %) ، و يليها السكر المكرر فى المرتبة الرابعة (١,٧٢٩ مليارددولار بنسبة ١٠,٥ %) ، وتأتي اللحوم فى المرتبة الخامسة (١,٥٢٨ مليار دولار بنسبة ٩,٢%) ، و يليها الفاكهة فى المرتبة السادسة (٩٣٦ مليون دولار بنسبة ٥,٧ %) ، ثم مجموعة الخضر (٧٣٢ مليون دولار بنسبة ٤,٤ %) ، ثم الأسماك (٣٧١ مليون دولار بنسبة ٢,٢%) ، ثم مجموعة البقوليات (٣٢٢ مليون دولار ، بنسبة ١,٩ %) ، ثم البطاطس (١٧٨ مليون دولار ، بنسبة ١,١ %) ، وأخيرا البيض (٦٩ مليون دولار ، بنسبة ٠,٤ %) .

وفيما يتعلق بالقيمة النقدية للميزان التجاري لمجموعات السلع الغذائية يتضح من الجدول رقم (٥) المشار إليه أن هذا الميزان قد حقق عجزا مقداره نحو ١٢,٤٧٥ مليار دولار أمريكي ، إذا أن قيمة الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بلغت نحو ٤,٠٨٨ مليار دولار ، في حين بلغت قيمة الواردات العربية منها حوالي ١٦,٥٤٣ مليار دولار أمريكي . وتبلغ قيمة العجز التجاري لمجموعة محاصيل الحبوب وحدها حوالي ٦,٠٩١ مليار دولار أمريكي ، وذلك بنسبة قدرها نحو ٤٨,٨ % من أجمالي قيمة العجز لهذه المجموعات من السلع الغذائية ، ويليها في المرتبة الثانية العجز في الألبان ومنتجاتها حيث بلغت قيمة هذا العجز حوالي ٢,٠٧٦ مليار دولار ، وذلك بنسبة قدرها نحو ١٦,٦ % من أجمالي العجز في مجموعات السلع الغذائية الرئيسية . ويأتي في المرتبة الثالثة العجز التجاري للسكر المكرر (١,٦٤٣ مليار دولار ، بنسبة ١٣,٢ %) ثم العجز التجاري في اللحوم (١,٤٢٨ مليار دولار بنسبة ١١,٤ %) ثم العجز التجاري في مجموعة الزيوت والشحوم (١,٠١٣ مليار دولار ، بنسبة ٨,١ %) ، ويوضح الجدول رقم (٥) السابق الإشارة إليه كل من القيمة والكمية لكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الغذائية الرئيسية للوطن العربي في عام ١٩٩٧ .

<u>نسبة الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي</u> :-

يوضح الجدول رقم (٥) السابق الإشارة إليه كل من الكميات المنتجة بأقطار الوطن العربي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ، وكذا كميات الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري والمتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي للوطن العربي من هذه المجموعات الرئيسية في عام ١٩٩٧ . ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة محاصيل الحبوب على المستوي الإجمالي للوطن العربي بلغت نحو ٥٥,٣ % ، أما مجموعة الألبان ومنتجاتها فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي

٧٠,٣ % . أما بالنسبة للمجموعات الغذائية الأخرى فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي منها بالوطن العربي حوالي ٣٣,١ % للسكر المكرر ، وحوالي ٨٤,٧ % للحوم ، وحوالي ٤٨,٩ % للزيوت والشحوم ، حوالي ٧٤,٨ % للبقوليات ، وحوالي ٩٨,٢ % للخضر ، وحوالي ٩٧,٤ % للفاكهة ، وحوالي ٩٧,٥ % للبطاطس ، وحوالي ٩٦,٨ % للبيض . وبصورة عامة يمكن القول بأن هذه النسب المئوية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي تعتبر منخفضة كما هي الحال في حالة محاصيل الحبوب ، والألبان ومنتجاتها ، والسكر واللحوم ، والزيوت والشحوم ، وغيرها من السلع الزراعية الأخرى . وبصورة عامة تشير هذه النسب المئوية المنخفضة للاكتفاء الذاتي الي " الفجوة الغذائية " السائدة في العديد من أقطار الوطن العربي والتي يتزايد عبئها علي موازين المدفوعات الخارجية للكثير من الدول العربية .

ثالثا -التنمية الزراعية العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

يمكن للتنمية الزراعية العربية أن تلعب دورا هاما في الاتجاه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، وذلك من خلال الإسهام في تذليل مشكلات وعقبات التنمية الاقتصادية بغرض الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي في كل أرجاء الوطن العربي ، وفتح مدخل وآفاق جديدة للتعاون الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، بالإضافة إلى التكيف بدرجة أفضل مع مقتضيات الحات ومنظمة التجارة العالمية والاستفادة بالإيجابيات التي يمكن أن تتمخض عن منظمة التجارة العالمية مع تقليل الآثار السلبية الناجمة عنها ويتناول هذا الجزء من الدراسة عرضا موجزا لأهم ما يمكن أن تسهم به التنمية الزراعية العربية في هذا المجال .

١ - التنمية الزراعية العربية كوسيلة لتضييق فجوة الغذاء في الوطن العربي:

تبين من الدراسة فيما تقدم مدي اتساع فجوة الغذاء وتزايد عبئها علي موازين المدفوعات الخارجية لمعظم الدول العربية ، وأن هذه الفجوة أصبحت تمثل مصدرا من المصادر الرئيسية التي تؤدي إلى تزايد العجز في هذه الموازين من ناحية ، ومن ناحية أخري أصبحت تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد علي الخارج في سلع إستراتيجية هامة علي الرغم من إمكانية إنتاجها محليا - علي المستوي المحلي لبعض

الدول ، او قوميا – علي المستوي القومي لأقطار الوطن العربي ككل ، وذلك إذا أوليت التنمية الزراعية قدرا أكبر من الاهتمام من حيث توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات القومية الثابتة إلى القطاع الزراعي ، خاصة وأن هناك الكثير من الموارد الزراعية المتاحة لتوجيه الاستثمارات إليها في العديد من الدول العربية ، والتي يمكن أن تسهم – في المدى الطويل في تحقيق كل من التوسع الزراعي الأفقي والتوسع الزراعي الرأسي ، علي النحو الذي يؤدي إلى تضييق أو تقليص الفجوة الغذائية السائدة في الوطن العربي.

٢ – التنمية الزراعية العربية كمدخل للتغلب علي ضيق نطاق السوق :-

يمثل ضيق نطاق السوق إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجهه التنمية الاقتصادية وتحد من نجاح التصنيع في الدول العربية بصفة عامة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم القدرة علي تحقيق وفورات الإنتاج الكبير . ورغم ذلك يمكن التغلب علي هذه العقبة إذا أعطيت التنمية الزراعية أولوية في خطط الاستثمارات الثابتة بأقطار الوطن العربي ، وفي إطار إستراتيجية عربية شاملة للتنسيق والتكامل في مجالي الإنتاج والتجارة ، فبهذه الوسيلة يمكن ضمان وجود سوق واسعة أمام المنتجات الزراعية العربية من ناحية ، ومن ناحية أخري يمكن للتنمية الزراعية أن تصبح من العوامل المنشطة لاحداث التنمية الصناعية إذا صاحبتها أو تزامنت معها تنمية للصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي ويتفق ذلك مع إستراتيجية النمو المتوازن والتي تؤدي الي توسيع الحجم الكلي للسوق وتحقيق وفورات خارجية ، فكل مشروع من المشروعات الزراعية أو المشروعات الصناعية المتكاملة معها يمثل سوقا للمشروعات الأخري .هذا ويمكن مع توالي اتساع حجم السوق – وفي إطار الاستراتيجية العربية – التوسع في الصناعات الأخرى ، ثم التوسع في الصناعات الثقيلة في المدى الطويل .

٣ – التنمية الزراعية العربية كمدخل للتغلب علي سوء توزيع عوامل الإنتاج بين أقطار الوطن العربي :س-

في إطار إستراتيجية التكامل أو التعاون الاقتصادي العربي ، ومع توفر الموارد الزراعية الصالحة للاستغلال الاقتصادي ، تأتي التنمية الزراعية كمحور أساسي لنجاح هذه الاستراتيجية من ناحية ، وكوسيلة لتهيئة وترسيخ المقومات الاقتصادية لانتقال عنصري

العمل ورأس المال بين أقطار الوطن العربي ، وذلك بشرط تهيئة المناخ الملائم لحرية انتقال عوامل الإنتاج وإزالة العقبات التي تعترض سبيل انسياب تلك العوامل .

٤ - التنمية الزراعية العربية كمدخل لرفع إنتاجية القطاعات السلعية :-

تعتبر إنتاجية العامل في القطاعات السلعية منخفضة - نسبيا - اذا قورنت بقطاعات الخدمات في معظم أقطار الوطن العربي . وقد يعزي هذا الانخفاض الي عدم إستغلال الطاقات الإنتاجية القصوى للآلات والمعدات المستخدمة في القطاعات السلعية من ناحية ، أو قد يعزى الي وجود بطالة مقنعة من ناحية أخري . ويمكن للتنمية الزراعية إن تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاعات السلعية الأخرى من عدة جوانب ، أولها أن ما تستلزمه التنمية الزراعية من أقامه مشروعات البنية الإساسيه يؤدي إلى وجود وفورات خارجية للقطاعات السلعية الأخرى ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية بتلك القطاعات ، أما الجانب الثاني فيتمثل فيما تحدثه أقامه المشروعات الزراعية الجديدة من اتساع نطاق السوق أمام المشروعات الأخرى سواء القديم منها أو الجديد ، وبالتالي يؤدى ذلك إلى إحداث رواج اقتصادي في أسواق تلك المنتجات ، ومن ثم يترتب علي ذلك إرتفاع الإنتاجية وإرتفاع معدلات النمو في تلك القطاعات .

٥ - التنمية الزراعية العربية كوسيلة لزيادة معدلات التجارة البينية لأقطار الوطن العربي:-

تشير معظم الدراسات والتقديرات الخاصة بالتجارة العربية البينية بين أقطار الوطن العربي إلى أن النسبة المئوية لهذه التجارة البينية تعتبر منخفضة إلى حد كبير ، حيث أنها تتراوح بين ٨% إلى ١٠% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية للأقطار العربية في السنة في حين أن النسبة المناظرة لدول الاتحاد الأوربي تبلغ نحو ٧٥%[٣] ، والنسبة المناظرة في حالة دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) تبلغ نحو ٣٥% [٤] . وبالتالي فأن معدلات التجارة العربية البينية تعتبر منخفضة بدرجة كبيرة إذا قورنت بنظائرها في حالة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم . ويمكن للتنمية الزراعية العربية أن تلعب دورا فعالا في زيادة معدلات التجارة العربية البينية علي نحو يضاعف معدلاتها الحالية . فقد أتضح من هذا البحث ان قيمة الواردات الزراعية لأقطار الوطن العربي قد بلغت حوالي ٢٣,٩٠١مليار دولار في عام ١٩٩٧ ، وتشكل هذه القيمة نسبة قدرها حوالي ٧,٧% من أجمالي قيمة التجارة الكلية (صادرات وواردات) لجميع أقطار الوطن العربي والتي بلغت نحو ٣٠٨,٩٣٧ مليار دولار في نفس السنة ؛ وهكذا يمكن عن طريق التنمية الزراعية العربية وعمليات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي في الأقطار العربية المختلفة أن تتوفر

السلع الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلي زيادة معدلات التجارة البينية العربية علي نحو يضاعف من معدلاتها الحالية . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المشروعات المشتركة بين الأقطار العربية ، وذلك باعتبار أن المشروعات المشتركة تعد من بين الأساليب الهامة والملائمة علي طريق تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق تنمية قوي الإنتاج في كافة المجالات الاقتصادية في الأقطار العربية ، وتوسيع قاعدة السلع المنتجة ، وزيادة حجم الإنتاج القومي في الأقطار العربية ، وبالتالي تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

الملخص

يستهدف هذا البحث دراسة التنمية الزراعية العربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية .ويتألف البحث من ثلاثة أقسام . تناول القسم الأول عرضا لأهم الموارد الزراعية في الوطن العربي . وقد تبين أن إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في الوطن العربي يبلغ نحو ٦٨,٩ مليون هكتار ، وتبين وجود مساحات كبيرة قابلة للزراعة ولم تستغل يبلغ مجموعها حوالي ١٢٩,٦ مليون هكتار ، ويمكن أن توفر هذه الأرضي إمكانيات هائلة للتوسع الزراعي الأفقي في الوطن العربي . كما تبين أن الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي تبلغ حوالي ٢٤٧,٢٤ مليار متر مكعب ، وأن المستغل منها لا يتعدى ٦٥% من هذه الموارد . أما القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي فتبلغ نحو ٢٩,٣ مليون عامل ، بنسبة قدرها نحو ٣٩,٦ % من إجمالي القوة العاملة الكلية في الوطن العربي والتي بلغت نحو ٧٣,٨ مليون عامل في عام ١٩٩٧.

وتناول القسم الثاني عرضا للتجارة الخارجية الزراعية للوطن العربي ، وقد تبين أن الميزان التجاري الزراعي العربي يعاني عجزا بلغ مقداره حوالي ١٦,٦٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ . كما يعاني الميزان التجاري الغذائي العربي عجزا بلغ مقداره حوالي ١٤,٠٥١ مليار دولار في نفس السنة ، ويعاني الميزان التجاري لمجموعة محاصيل الحبوب عجزا بلغ مقداره حوالي ٦,٠٩١ مليار دولار . وقد تبين أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة ، وأن هناك " فجوة غذائية " سائدة في الوطن العربي .

وتناول القسم الثالث دراسة التنمية الزراعية العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، وذلك من خلال دورها كوسيلة لتضيق فجوة الغذاء ، ودورها كمدخل للتغلب علي ضيق نطاق السوق ، ودورها كمدخل للتغلب على سوء توزيع عوامل الإنتاج بين أقطار الوطن العربي ، ودورها كمدخل لرفع إنتاجية القطاعات السلعية ورفع معدلات النمو في تلك القطاعات ، بالإضافة إلى دورها كوسيلة لزيادة معدلات التجارة البينية لأقطار الوطن العربي

المراجع

١ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم ١٨ " الخرطوم ديسمبر ١٩٩٨ .

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ١٩٩٨ " ، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٨ .

٣ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " دراسة حول ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية والمشروعات المقترحة للتطوير " ، الخرطوم ، نوفمبر ١٩٩٥ .

٤ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " الدورة التدريبية القومية في مجال تطوير تقانات حصاد المياه لمقاومة الجفاف ، الرباط ، المملكة المغربية " ، الخرطوم ، أكتوبر ١٩٩٧ .

٥ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، " الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين " ، إشراف الدكتور / محمود عبد الفضيل ، ١٩٩٨ .

٦ - ريحان ، محمد كامل (دكتور) ، " السوق العربية المشتركة هل هي الطريق للتكامل الإقتصادي العربي " ،قسم الاقتصاد ، كلية الزراعة جامعة عين شمس ، يوليو ١٩٩٨ (محاضرة غير منشورة) .

٧ - عبد الباقي ، أحمد حسين (دكتور) ، " التنمية الزراعية كمدخل للتعاون الاقتصادي العربي في مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية العربية " ، ندوة آفاق التنسيق والتعاون بين التجمعات الإقليمية العربية في الميدان الاقتصادي " مؤتمر الاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مارس ١٩٩٠ (مطبعة جامعة المنصورة ١٩٩٠) .

الهوامش

١ - أجمالي مساحة الاراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد بالوطن العربي - والبالغة نحو ١٢٩,٦ مليون هكتار- ناتج من طرح اجمالي مساحات الاراضي المزروعة والبالغة نحو ٦٨,٩ مليون هكتار ، من أجمالي مساحات الاراضي القابلة للزراعة بالوطن العربي والبالغة نحو ١٩٨,٥ مليون هكتار عام ١٩٩٧ والواردة بالجدول رقم (٢) بالبحث .

٢ - أجمالي القوي العاملة الكلية في الوطن العربي - وفقا لاحصاءات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية -بلغ حوالي ٧٣,٨٢٩ مليون عامل في عام ١٩٩٧ وعلي ذلك فأن اجمالي القوي العاملة الزراعية في الوطن العربي والبالغة نحو ٢٩,٢٥٣ مليون عامل يشكل نسبة قدرها حوالي ٣٩,٦% من أجمالي القوي العاملة الكلية في الوطن العربي في عام ١٩٩٧

٣ - المصدر : المرجع رقم (٦) بصفحة المراجع

٤ - المصدر : المرجع رقم (٦) بصفحة المراجع

The Arab Agricultural Development AS An Entrance To Arab Economic Integration and Facing Regional Economic Blocks

By
Dr. Ahmed Hussein Abd-Elbaki
Head of sampling Research Division
Agricultural Economics Research Institute-
Agricultural Research Center

Abstract

The main objective of this research is to study the Arab Entrance To the Arab Economic Agricultural development as an Integration and Facing The regional economic blocks. The study has included three sections. The first section deals with the main agricultural resources in the Arab countries. The study showed that total cultivated area is about 68.9 million hectars. And there are about 129.6 million hectars that can be cultivated, but they are not used. The available water resources are about 247.24 milliar qubic meter but the quantity used is 65% Only. The total agricultural labour force is about 29.3 million persons, representing about 39.6% of total labour force in the Arab countries in 1997.

The second section has included the Arab agricultural foreign trade. The study showed that the Arab balance of Agricultural trade deficit was about 16.627 milliar American dollars in the year 1997. The Arab self sufficiency Ratio was low for several food commodities.

The study showed that there is a food gap for most of the food commodities in the Arab countries.

The third section deals with the Arab Agricultural development as an Entrance to Arab Economic Integration, and facing the regional economic blocks.